

التقدم في تحقيق أهداف التعليم للجميع في مصر (٢٠٠٠ - ٢٠١٥ م)

إعداد
فريق من المركز القومي
للبحوث التربوية والتنمية

وزير التربية والتعليم - رئيس مجلس ادارته

ا.د. محمود ابو النصر



مدير المركز
ا.د. / جيهان كمال محمد

يونيو 2014م

تصميم: م. معتز محمد أبوخطيب 2014

فريق إعداد التقرير

الإشراف العام	أ.د. جيهان كمال محمد
رئيس الفريق	أ.د. صلاح الدين عبد العزيز غنيم
عضوًا	أ.م.د. رضا محمد عبد الستار
عضوًا	أ.م.د. أمال سيد مسعود
عضوًا	أ.م.د. حنان محمد ربيع
عضوًا	د. أماني صلاح محمد
عضوًا	د. إيمان محمد شوقي

مراجعة لغوية:

أ.م.د. أكرم إبراهيم السيد قحوف

د. إيمان أحمد محمد حسين عليان

كتابة وتنسيق:

أ. ماجدة المغربي

أ. هناء بولس

ملخص تقرير التعليم للجميع

تلتزم وزارة التربية والتعليم في مصر بأن يكون التعليم قبل الجامعي تعليمًا عالي الجودة للجميع، كأحد الحقوق الأساسية للمواطن المصري، وذلك في إطار نظام لا مركزي قائم على المشاركة المجتمعية. كما تهدف الوزارة إلى إعداد المواطنين لمجتمع المعرفة في ظل عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والعدل وتحقيق فرص تعليمية للجميع وعبور قوي دائم للمستقبل.

وفيما يلي عرض لمدى تحقيق أهداف التعليم للجميع في مصر:

الهدف الأول: "توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وبخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرًا وحرمانًا أو أشدهم تعرضًا للمخاطر".

هناك وعي متزايد بأهمية مرحلة الطفولة المبكرة (مرحلة رياض الأطفال) من جانب واضعي السياسات وأصحاب المصلحة ووزارة التربية والتعليم وأولياء الأمور حيث من المتوقع أن يتم بناء المزيد من المدارس والفصول الدراسية بهذه المرحلة، بالإضافة إلى توفير هذه الخدمة التعليمية في القرى والمناطق النائية. كما تعمل وزارة التربية والتعليم أيضًا على توفير أعداد المدرسات المؤهلات في مرحلة رياض الأطفال.

ومع التطور الكبير في هذه المرحلة كمًا وكيفًا إلا أنه يلاحظ ما يلي:

- وصل عدد الأطفال المستجدين في مرحلة رياض الأطفال في عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ م إلى ٤٤٥٧١٨ أي ما يمثل ٢٣,٧٨% من إجمالي عدد الأطفال في سن الرياض من الشريحة السكانية. منهم ٢٣٢٠٦٤ بنين بنسبة ٢٥,٤٨% من الشريحة العمرية، و ٢١٣٦٥٤ بنات بنسبة ٢٢,١٧% من الشريحة العمرية.

- هناك نمو مستمر في أعداد الأطفال المقيدين حيث بلغ معدل النمو المسجل خلال السنوات العشر الماضية (٢٠٠٤ - ٢٠١٣) ما يزيد عن ٨% متجاوزًا النمو الديموجرافي المسجل لشريحة ٤ و ٥ سنوات والذي كان في حدود ١,٦%، وانعكس ذلك في تحسن نسبة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي والتي تحسنت من ١٦,١% سنة ٢٠٠٤ إلى ٢٣,٥% سنة ٢٠١٣ م من غير إضافة بيانات الأزهر.

- الارتفاع الملحوظ لنسبة المقيدين بالصف الأول الابتدائي ممن حضروا برامج الطفولة المبكرة من ١٢% عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ م إلى ٢٣,٥% عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣ م، ولكن مع ذلك لا تزال نسبة الالتحاق دون المستوى مقارنة بالمستويات العالمية.

- وجود زيادة مضطربة في إجمالي أعداد المدارس والفصول والتلاميذ، في كل من القطاعين الحكومي والخاص أو الأهلي خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ م.
- وجود زيادة مستمرة في نسبة مساهمة القطاع الحكومي في المدارس والفصول والتلاميذ بينما نشهد انخفاضاً متوازيًا في مساهمة القطاع الخاص في المدارس والفصول والتلاميذ خلال نفس الفترة، وهو ما كان يتوقع عكسه أي زيادة مساهمة القطاع الخاص وليس انخفاضها، ويعكس هذا اهتمام وجهود الدولة المستمرة في إنشاء مدارس وفصول لرياض الأطفال لاستيعاب نسبة أكبر من الأطفال في هذه المدارس لما لها من أهمية في إعداد الأطفال لمرحل التعليم التالية.
- وصلت الفجوة النوعية إلى ٤%، ومؤشر التكافؤ بين الجنسين على ٩٢,٠ لصالح الذكور.
- وجود زيادة مضطربة في أعداد معلمات رياض الأطفال من عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، بلغت ١٧٢٤٠ بنسبة زيادة تقترب من ١٠٠%.
- بلغت نسبة معلمات رياض الأطفال في الرياض الحكومية ٦٩,١% من الإجمالي، بينما بلغت نسبتهن في الروضات الخاصة ٣٠,٩%.
- تعطي الوزارة أولوية في تعيين المعلمات برياض الأطفال للحاصلات منهن على مؤهلات تربوية (خريجات كليات رياض الأطفال، وأقسام رياض الأطفال بكليات التربية)، حيث بلغت نسبة معلمات رياض الأطفال المؤهلات تربويًا ٨٠,٧% من الإجمالي.
- تقدم الأكاديمية المهنية للمعلم وإدارات ومديريات التعليم برامج ودورات تدريبية وتأهيلية وتحويلية لجميع المعلمات والمعلمين العاملين في رياض الأطفال لتحسين وتطوير قدراتهن ومهاراتهن.
- لم تزد نسبة الإنفاق على التعليم عن ٣% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ م، كما أنها تدور حول نسبة ٩% من الإنفاق العام في نفس الفترة طبقًا لبيانات وزارة المالية، وقد بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى الإنفاق على التعليم في عام ٢٠١٢-٢٠١٣ ما يقرب من (٧٠%).
- بلغ الإنفاق الجاري على التعليم في مرحلة رياض الأطفال في عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ما نسبته ١,٧٨% من إجمالي الإنفاق العام على التعليم، ارتفعت إلى ٣,٥ في عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ م مليون جنيه وهي نسبة ما زالت لا تتناسب وأهمية هذه المرحلة.

- معدل الإنفاق على الطفل في مرحلة رياض الأطفال في العام ٢٨٠٣ جنيهاً أي ما يقرب من ٤٠٠ دولار، وتعمل الوزارة على تدبير موارد إضافية عن طريق القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

- يلاحظ زيادة معدل طفل/ معلم برياض الأطفال من ٢٢,١٤ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٣,٢٦ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم إلى ٢٨,٠٦ في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ويرجع ذلك للزيادة السريعة في أعداد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال ولم يقابلها نفس الزيادة في أعداد المعلمات.

الهدف الثاني: "العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعلم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات، وعلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة".

رغم كون مصر من الدول النامية؛ حيث تعاني الكثير من أوجه القصور ونقص الموارد؛ فإنها حريصة دائماً على النهوض بالتعليم من خلال المشاركة والالتزام بما ورد بالمعاهدات والاتفاقات الدولية، لاسيما إذا كان الموضوع يتعلق بتوفير مكان لكل طفل بمرحلة التعليم الإلزامي، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بإعطاء فرص متساوية للجميع (إناث/ ذكور، معاقين/ أصحاء، ريف/ حضر).

وطبقاً لأحدث الإحصاءات فإن إجمالي أعداد الطلبة بمراحل التعليم قبل الجامعي للعام الحالي (٢٠١٢/٢٠١٣) بلغت (١٨,٢٩٨,٧٨٦ مليون) طالباً/ طالبة، وبلغ عدد الملتحقين بالتعليم الأزهري لنفس العام (٢,٠٤٥,٠٣٤) طالباً/ طالبة، ويمثل تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمعاهد الأزهرية ما يربو على النصف بقيمة (١,١٧٥,١٨٣ مليون) تلميذاً لنفس العام.

أولاً: التطور الكمي:

- زيادة أعداد المدارس والفصول والتلاميذ (حكومي/ خاص - ريف/ حضر)، حيث زادت أعداد المدارس الابتدائية في الفترة بين عامي (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) بنسبة ٢١ر٤%، ونسبة ٥,٢% في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٣)، كما أن عدد الفصول الجديدة قد زاد بنسبة ١٦ر٤% في الفترة بين عامي (٢٠٠١ - ٢٠٠٦)، ثم زادت بنسبة ٩٦ر٩% في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٣)، كما زادت أعداد التلاميذ بنسبة ٣٧,٧% في الفترة من (٢٠٠١-٢٠١٣).

- زيادة أعداد مدارس اليوم الكامل التي ينتهي العمل بها في تمام الساعة الثانية والنصف بنسبة ١٩,٣%، وانخفاض عدد المدارس المسائية نظراً لخطورتها، لاسيما إذا كان المقيدون بها إناث.

- زيادة نسب القيد والاستيعاب الصافي وزيادة عدد المستجدين بما يتفق مع الزيادة السكانية، مع انخفاض نسب الاستيعاب الإجمالي من ٩٢% عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ إلى ٨٩% عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣.
- نسبة قيد البنات لجملة التلاميذ في الريف والحضر لاتصل لنسبة ٥٠%، إلا أن نسب القيد في بعض المحافظات، مثل: محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء والقليوبية والمنوفية فهي لصالح الفتيات.
- خفض كثافة الفصول وانخفاض نصيب المعلم من التلاميذ خاصة في المدارس الخاصة، ووجود بعض المشكلات في هذا الصدد بالمدارس الحكومية.
- تزايد تعليم الإناث بما يعني التطور في نسب القيد الصافي والإجمالي، ووجود أكثر من نوعية من المدارس التي تتلاءم مع حاجات البنات، لا سيما في الريف، مثل مدارس الفصل الواحد، والمدارس الصديقة للفتيات ومدارس المجتمع، بمشاركة وجهود المنظمات الدولية والمجتمع المحلي. وتتميز هذه النوعية المختلفة من المدارس في كونها تقبل الأطفال في عمر (٨ - ١٤) سنة، كما يلاحظ أن عدد البنات المستفيدات من هذا النوع من التعليم يساوي سبعة أضعاف البنين لأن معظم هذه المدارس أنشئت خصيصاً للإناث اللاتي لايجدن طريقاً آمناً للذهاب إلى المدرسة النظامية.
- إنشاء مدارس لأطفال الشوارع (الأطفال في ظروف صعبة) في مكان تواجدهم بعدد (٣٤) مدرسة، كما تم فتح وتشغيل (١٥٤ فصلاً) في عدة محافظات بهدف إعادة دمجمهم في التعليم، وما يميز هذه النوعية أنها تطبق نظام التسريع، ويمكن اختصار عدد سنوات الدراسة لمن يرغب، كما أنها تمكن الدارسين من الجمع بين الدراسة والعمل.
- انخفاض عدد الراسبين والمتسربين، وزيادة نسب النجاح في السنوات الأخيرة خاصة بين الإناث، وقد يرجع ذلك للعبء الملقى على كاهل الولد بمساعدة والديه في كسب لقمة العيش.
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك وفقاً لنص الدستور والقانون، وقد تم إنشاء مدارس تربية فكرية مخصصة لهذه الفئة مع دمج العديد من ذوي الإعاقات الطفيفة بالمدارس العادية بلغ عددهم (٢٧٧٦ ألف تلميذ) في (٤٥٢) مدرسة، كما تم تجهيز المدارس تقنياً وفنياً، وتم إعداد معلم متخصص للتعامل بكفاءة مع هذه الفئة.
- وفيما يتعلق بتجهيز المدارس؛ تم تجهيز كافة مدارس التربية الخاصة بمعامل كمبيوتر وأقراص ليزر و CD وقاموس إشارة للصم، كما تم ربط الدارس بشبكة الإنترنت، وأصبحت

كل مدرسة تضم فصولاً وحجرة للتخاطب وحجرة للاستقبال الأسري وقاعة جيمانزيوم (حسب سعة المكان) وأحياناً مطبخاً ومطعمًا.

ثانيًا: التطور الكيفي:

- التنمية المهنية للمعلم وكيفية إعداده وتكوينه وتدريبه بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وزيادة أعداد المستفيدين من الكادر الخاص للمعلم (قانون رقم ١٥٥ لعام ٢٠٠٧).
- بلغت نسبة المعلمين التريبيين بالمرحلة الابتدائية ٨٥,٢% من إجمالي المعلمين بالمرحلة للعام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- زيادة الميزانية المخصصة للتغذية المدرسية، لا سيما بمدارس الريف والعشوائيات والصعيد، وهذه الوجبة تتحمل تكلفتها وزارة التربية والتعليم ووزارة الزراعة، ويستفيد منها حاليًا (٢) مليون تلميذ في بعض المحافظات، ويتم وضع مواصفات الوجبة الغذائية بالتعاون بين وزارة الصحة ووزارة التموين، وخبراء التغذية ويتم فيها مراعاة المراحل السنوية التي تقدم لها الوجبات، وتبلغ النسبة المئوية للمستفيدين بالمرحلة الابتدائية ٨٣,٧%.
- الاهتمام بالتطوير التكنولوجي للمدارس، وزيادة المبادرات والشراكات مع الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني، وجهود الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بالوزارة في دعم هذه الجهود.
- زيادة أعداد المبعوثين للخارج من المعلمين والطلاب ودور البعثات في نقل الخبرات.

الهدف الثالث: "ضمان تلبية حاجات التعلم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم، واكتساب المهارات الحياتية".

باستعراض التقدم في هذا الهدف يلاحظ ما يلي:

- معدل القرائية لدى الشباب من الشريحة العمرية ١٥-٢٤ سنة، معبرًا عنه بنسبة مئوية من إجمالي السكان المنتمين إلى فئة العمر نفسها، واتضح تفوق الذكور عن الإناث بنسبة ٧+ %، والتوقع بتقليل الفجوة إلى ٤% بحلول ٢٠١٥.
- تطور أعداد وطلاب مدارس التعليم الفني في مصر في الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣، وكذلك جملة طلاب التعليم الفني بأنواعه حسب الجنس والحكومي/ الخاص والريف/ الحضر عام ٢٠١٢/٢٠١٣، بالإضافة إلى نسبة القيد الصافي والإجمالي لطلاب التعليم الثانوي بنوعيه.

- زيادة الطلب والالتحاق بالتعليم الثانوي العام في مقابل التعليم الفني، مما يدل على النجاح في سياسة توسيع فرص الاختيار لخريجي المرحلة الإعدادية، فقد نقص معدل التحاق الطلاب بالتعليم الفني بنسبة ٨%.
- تقارب أعداد طلاب التعليم الفني (بنين) مع البنات، وذلك لزيادة أعداد الطالبات في التعليم الفني التجاري عن البنين، وهذا ما يقابله زيادة في أعداد البنين في التعليم الفني الصناعي والزراعي، فنجد أن البنات قد احتلن نسب أعلى من البنين في كل من الثانوي التجاري والعام والعكس في الثانوي الصناعي والزراعي.
- إجمالي أعداد طلاب التعليم الفني (التقني) في المدارس الحكومية تتفوق كثيرًا بنسبة ٩٣,٠٥% عن التعليم الفني الخاص، وذلك نظرًا لتكلفته المرتفعة، وكذلك عدم وجود تعليم زراعي خاص.
- معدل القيد الإجمالي بالمرحلة الثانوية تخطى نسبة ٦٦%، ويستحوذ الثانوي العام ما يقرب من ٤٥% من الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بنوعيه.
- الزيادة المطردة في أعداد المدارس لتوفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع التلاميذ في المرحلة السنية (٤-٧) خلال العقدين الآخرين، وكذلك إتاحة التعليم الإعدادي لكل من البنين والبنات في الشريحة العمرية ٦-١٤ بحلول عام ٢٠١٥ ضمن أهداف الألفية، ولقد كانت **الفجوة التمويلية** بمثابة العائق الذي يقف دون تحقيق أهداف الإتاحة الكاملة لجميع الأطفال في سن التعليم الأساسي حيث القيد الصافي لم يصل إلى المستهدف رغم تحسنه المستمر.
- رغم تزايد عدد الجامعات الخاصة بنسبة ٧٠,٤%؛ إلا انه يُلاحظ أن عدد الطلاب المقيدين بها أقل بنسبة كبيرة (٥,٣%) عن الطلاب المقيدون بالجامعات الحكومية، وكذلك بالنسبة للمعاهد الفنية المتوسطة، رغم أن عدد المعاهد الفنية الخاصة أكبر من الحكومية بنسبة (٥٨%)؛ فإن عدد المقيدون بها أقل بنسبة كبيرة حيث يلتحق بها (١٠%) فقط من الأعداد المقيدة بالتعليم الفني فوق المتوسط.
- ازدياد في جهود الشراكة المجتمعية دعمًا للتعليم الفني سواء مع الجهات الحكومية أم الخاصة.
- الإنفاق على طالب التعليم الفني: قد تراوح إجمالي ما خصص للتعليم ما قبل الجامعي بجميع مراحله التعليمية من إجمالي المدرج بالموازنة من ١٠,١% إلى ١١,٤% خلال السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٠١١/٢٠١٢، وقد بلغ نصيب الطالب بالتعليم الثانوي الفني

في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مبلغ ١٣٩٥ جنيهاً، وعام ٢٠١١/٢٠١٢ مبلغ ٢٠١٣ جنيهاً، وعام ٢٠١٢/٢٠١٣ مبلغ ٤٣٤١ جنيهاً.

الهدف الرابع: "تحقيق تحسين بنسبة ٥٠% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار".

باستعراض التقدم في هذا الهدف يلاحظ ما يلي:

- رغم الجهود المبذولة لتحقيق هدف محو أمية الكبار بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠١٥، فإن التقدم الحادث غير كاف فمازالت نسبة الأمية ٢٢,١%، واعداد الأميين بلغت ١٤,٤٩ مليون أمي، وترتفع نسبة الأمية بين الإناث عن الذكور، حيث تصل بين الإناث إلى ٢٩,٣%، وبين الذكور ١٥,٢% كما تزداد أعداد الأميين خاصة الإناث منهم في الريف عن الحضر وفي الوجه القبلي والمناطق العشوائية حيث الفقر الذي يعاني منه سكان تلك المناطق.
- يعد التسرب من التعليم الأساسي أحد روافد استمرار الأمية نتيجة عدم استكمال التعليم في مرحلته الأساسية، وأيضاً بسبب تدني جودة التعليم مما يساعد على الارتداد للأمية. ويمثل تحدياً لجهود محو الأمية التي تبذل، لأنه هناك دائماً عدد يطرح من تلك الجهود هو عدد المتسربين من التعليم الأساسي.
- ترتبط أوضاع الفقر وأحوال الفقراء في مصر الآن ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادثة والتي أدت إلى زيادة حجم الفقر بالمجتمع المصري، وتؤكد الدراسات في هذا المجال ارتباط الفقر بالتعليم، فمعظم الفقراء أميون. ويواجه الفقراء التهميش سواء كان في الدخل أو الصحة أو التعليم والتفاوت الاجتماعي والحرمان من الخدمات مما يعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع، فإن الحرمان من الحق في التعليم يحول دون تحقيق الحقوق الأخرى.
- تمثل الفجوة النوعية بين الذكور والإناث تحدياً مازال مستمراً، حيث تصل نسبة الأمية بين الإناث ٢٩,٣%، وبين الذكور ١٥,٢%، وتصل بين الإناث حوالي ضعف نسبتها بين الذكور. وتؤكد الدراسات والبحوث في هذا المجال أن الإناث تعاني الحرمان من التعليم إما بسبب العادات والتقاليد التي لا تحبذ تعليم الإناث، وتفضل تعليم الذكور عن الإناث، أو بسبب عدم نشر المدارس بالقرى والنجوع في الريف سواء بالوجه القبلي أو الوجه البحري.

حيث تؤكد الإحصاءات أن فتيات الريف يشكلن ٨٠,٤% ممن لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق، مما يمثل أحد روافد استمرار الأمية.

- الحاجة إلى وجود آليات فعالة تتصف بالشفافية والثقة لإقامة شراكات فعالة مع المجتمع المدني لتصميم ووضع خطط للتعليم للجميع وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها على المستوى المحلي للبيئات وفقاً للسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لكل منها.
- يتمثل التحدي الأكبر في ضمان رصد موارد كافية وعادلة ومستديمة للتعليم للجميع، لضمان توفير تعليم أساسي مجاني وجيد النوعية، حتى لا يحرم أي طفل من الالتحاق بالتعليم بسبب الفقر.

الهدف الخامس: "إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام ٢٠١٥، مع تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد".

من أهم نقاط التقدم في تحقيق هذا الهدف ما يلي: مؤشر التكافؤ بين الجنسين كان (٠,٩٢) لصالح الذكور بمرحلة رياض الأطفال، (٠,٩٣) لصالح الذكور بمرحلة التعليم الابتدائي، (٤,٨٠٠) لصالح الإناث بالتعليم المجتمعي، (٠,٩٧) لصالح الذكور بمرحلة التعليم الإعدادي، (١,١٦) لصالح الإناث بمرحلة التعليم الثانوي العام، (٠,٥٦) لصالح الذكور بمدارس التعليم الصناعي الفني، (٠,٢٣) لصالح الإناث بمدارس التعليم الفني الزراعي، (١,٥٤) لصالح الإناث بمدارس التعليم الفني التجاري.

الهدف السادس: تحسين مختلف الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج معترفاً بها ويمكن قياسها، ولا سيما في القدرات القرائية والحسابية والمهارات الحياتية الأساسية.

انتقل التركيز من الاهتمام بالإنجازات الكمية في مجال التعليم بمصر إلى الجوانب النوعية للتعليم، وضمان التميز للجميع، لذا تناول هذا الهدف جودة التعليم في التشريعات والقوانين، ومفهوم جودة التعليم في مصر ومعاييرها ومؤشراتها، والسياسات التعليمية المتبعة لتحقيق جودة المدخلات التعليمية للوصول إلى مخرجات تعليم عالية الجودة، وفيما يلي عرض لأهم نقاط التقدم في تحقيق هذا الهدف:

أولاً: منهج الإصلاح المتمركز على المدرسة وإعداد المدارس للاعتماد التربوي: تم تحقيق تقدم كبير تمثل في بناء المعايير القومية للتعليم في مصر، وإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد التربوي التي اعتمدت عدد من المدارس في جميع محافظات مصر، وتنفيذ عدد من

مشروعات وبرامج تطوير المدارس مثل: برنامج تحسين التعليم، ومشروع تعميم التعلم النشط، ومشروع المدرسة الفعالة، وبرنامج تطوير التعليم، ومشروع التكنولوجيا وتحسين الأداء التعليمي، ومشروع القرائية، وصندوق مكافآت الصيانة البسيطة للمدارس.

ثانياً: التنمية المهنية للمعلم ورعايته: تم تطبيق الكادر الجديد للمعلمين، وتحسين الأوضاع المادية لهم، كما اتجهت وزارة التربية والتعليم في الخطة الاستراتيجية للتعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢ إلى إعادة النظر في برامج التنمية المهنية للمعلمين وتفعيل الوحدات التدريبية بالمدارس، وإرسال المعلمين في بعثات داخلية وخارجية، بالإضافة إلى تدريبهم على توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية، كما تم إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلم ٢٠٠٨م.

ثالثاً: تطوير المناهج التعليمية وطرائق التدريس: في إطار خطة وزارة التربية والتعليم بدءاً من عام ٢٠٠٣ تم تطوير أهداف المناهج، وإعادة صياغة محتوى الكتب الدراسية في ضوء المعايير القومية للتعليم، وتم إقرار المناهج الجديدة في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي عام ٢٠٠٤، كما تم البدء في تعليم اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وإعادة بناء مناهج الصفوف الثلاث الأولى من حلقة التعليم الابتدائي وتطوير مناهج الصفوف الثلاث الأخيرة من حلقة التعليم الابتدائي بالتتابع بدءاً من العام الدراسي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، وتطبيق استراتيجية التعلم النشط، والقيام بعملية تطوير مستمرة للمناهج التعليمية بالإعدادي والثانوي.

رابعاً: دعم استخدام التكنولوجيا في المدارس: وضعت الوزارة خطة شاملة لدعم استخدام التكنولوجيا بالمدارس تقوم على دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية وإتاحة التعليم من خلال تطوير وبناء المعامل المطورة ومعامل الوسائط المتعددة بالمدارس، كما اهتمت الوزارة بدمج التكنولوجيا في المادة الدراسية وإنشاء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بالمدارس، وإنتاج برمجيات التعليم المطورة، وتطوير وتحديث الشبكة القومية للتدريب عن بعد، وتوفير خدمة التعليم الإلكتروني بالمدارس، وقد تم إنجاز عدد من المشروعات التجريبية لدعم التكنولوجيا بالمدارس مثل مشروع Broad Band Schools، ومشروع المدارس التنافسية، ومشروع المدرسة الذكية.

خامساً: الاهتمام بالأنشطة التربوية: تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة الثقافة للاستفادة من قصور الثقافة في ممارسة الأنشطة الطلابية بها، بالإضافة إلى صدور عدة قرارات وزارية بدءاً من عام ٢٠١١ تنظم النشاط الفني والنشاط الرياضي وتعتبرها أنشطة تربوية أساسية.

سادسًا: أساليب التقويم: تطبيق التقويم التربوي الشامل على جميع صفوف الحلقة الابتدائية والصفين الأول والثاني بالحلقة الإعدادية، والاهتمام بالتقويم الدولي المقارن، وعمل التقويم القومي المقنن.

سابعًا: رعاية الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة: تم إنشاء مدارس المتفوقين الثانوية في العلوم والتكنولوجيا في عام ٢٠١١، كما تم إعداد عدد من البرامج الإثرائية للموهوبين، وإنشاء رابطة الموهوبين، وإعادة النظر في أساليب تقويم التلاميذ بما يسمح باكتشاف الموهبة، وتفعيل دور المدرسة العادية في مجال تربية وتعليم التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى التوسع في أعداد مدارس التربية الخاصة، وكذلك مراجعة التشريعات القائمة واستحداث ما قد يكون متطلبًا للوفاء باحتياجات هؤلاء التلاميذ من تشريعات وقرارات، وإعداد الكوادر البشرية المتخصصة للعمل مع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعداد مناهج وكتب دراسية تتناسب مع احتياجاتهم وظروفهم.